المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

السياسة السياحية -المفهوم والارتباطات والاتجاهات دولية

Tourism policy - concept, connections and international trends

أ.د يونس بوجلبان
Dr. Younes Boujelbene
younes.boujelbene@gmail.com
جامعة صفاقس/كلية العلوم الاقتصادية والتصرف

أ.ألهام خضير عباس
Elham khudhair Abbas Shubbar
Elhamabbas7@gmail.com
جمهورية العرا ق

الكلمات الرئيسية : السياسة السياحية ،السياسات الاقتصادية ،الاتجاهات الدولية

Keywords:Touristic Policy, economic Policies, International Trends

المستخلص

يهدف البحث على التأكيد الى أهمية ان تكون السياحة احدى مكونات السياسة الاقتصادية للدولة و لا يمكن تجاهلها لأنها نشاط اساس في الانشطة الاقتصادية بل تعطيها بعض الدول السياحية الأولوية في هذه المكونات. أما اهمية البحث تأتي من الحاجة الى دراسة علاقات الارتباط بين السياسة السياحية والسياسة الاقتصادية، كون السياحة لها الدور الكبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل و التوظيف وزيادة ايرادات الصادرات والناتج المحلي الاجمالي وجلب العملات الاجنبية لدعم وتقوية ميزان المدفوعات ووعاء دسم للضرائب، فضلا عن في دورها في مواجهة مشكلة التلوث وتغييرات المناخ واستدامة الموارد وغيرها.

افترض البحث ان رسم السياسة السياحية تنطلق ضمن اطار المنهج العام للسياسات الاقتصادية والذي يحقق توازنا وتكاملا في تحقيق الاهداف الوطنية الشاملة.

وتوصل الباحثان الى انه على واضعي السياسة السياحية الاهتمام والاخذ بنظر الاعتبار اهداف السياسة الاقتصادية وربطها بأهداف السياسة السياحية لكي يساهموا في تحقيقها من خلال رسم سياسة سياحية واقعية وفاعلة وشاملة. وعليه اوصى الباحثين الى ضرورة رسم السياسة السياحية واتخاذ القرارات لتخطيط وتنظيم القطاع السياحي ضمن الاطار العام للسياسة الاقتصادية، للتكيف مع الاتجاهات الدولية التي تتعامل مع السياحة كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام، وبالتالي يسهل عملية رسم مسار للعمل السياحي بمشاركة جميع الاطراف المهنية والفاعلة والارتقاء بالقطاع السياحي كقطاع اقتصادي مهم.

Abstract

The research aims to emphasize the importance of tourism being one of the components of the state's economic policy and it cannot be ignored because it is a basic activity in economic activities. Rather, some tourism countries give it priority in these components. The importance of the research comes from the need to study the correlations between tourism policy and economic policy, since tourism has a major role in influencing economic activity, creating job

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

and employment opportunities, increasing export revenues and gross domestic product, and bringing in foreign currencies to support and strengthen the balance of payments and a generous base for taxes, as well as In its role in confronting the problem of pollution, climate change, resource sustainability, and others.

The research assumed that the formulation of tourism policy begins within the framework of the general approach to economic policies, which achieves balance and integration in achieving comprehensive national goals.

The researchers concluded that tourism policy makers must pay attention and take into account the objectives of economic policy and link them to the objectives of tourism policy in order to contribute to achieving them by drawing up a realistic, effective and comprehensive tourism policy. Accordingly, the researchers recommended the need to formulate tourism policy and take decisions to plan and organize the tourism sector within the general framework of economic policy, to adapt to international trends that deal with tourism as an engine for sustainable economic growth, and thus facilitate the process of charting a course for tourism work with the participation of all professional and active parties and advancing the tourism sector as an important economic sector.

المقدمة

من ضرورات السياسة السياحية ان تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية والتي تكون مصدرها بالأصل السياسة العامة للبلد ،،لذلك دعت الحاجة الى دراسة مفهوم السياسة السياحية واهم عناصرها، من خلال استعراض أهمية ارتباطها بالسياسات الاقتصادية (سواء سياسة تجاريه او سياسة مالية ونقدية وسياسة تشغيل وسياسة مكافحة الفقر او التلوث وغيرها) التي تعمل على تحقيق اهداف تنموية مستدامة، ونتيجة زيادة الوعي الدولي لأهمية مساهمة القطاع السياحي اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا اهتمت الكثير من المنظمات الدولية بتقديم دراسات حول متطلبات تبني السياسة السياحية الفاعلة والقوية، ومن خلال الفهم الشامل لأهمية السياحة وعلاقتها المتشابكة مع كل القطاعات الاقتصادية وسياساتهم ولكونها تؤثر وتتأثر، ويمكن لواضعي السياسة السياحية والمخططين والاطراف المعنية الاخذ بنظر الاعتبار هذه الارتباطات وصولا الى تحقيق اهداف السياسة السياحية وتعظيم منافع السياحة للاقتصاد والمجتمع وإلى الاستدامة الناجحة للموارد السياحية في البلاد.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

الاطار المنهجي للبحث:

اولا مشـــكلة البحـــث: تعود الى اهمال صانعي السياسية لعلاقة الارتباط بين السياسية السياحية والسياسة الاقتصادية بكل انواعها وتصنيفاتها، أن هذا الاهمال ترك اثار سلبية على استدامة الموارد السياحية وتنميتها وادى الى ضياع العديد من الفرص على الاقتصاد والمجتمع وبخاصة المنافع الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وانفتاحها دوليا. ومن هذه المشكلة يمكن ان نتساءل عن السبل التي يتبعها واضعي السياسة السياحية للمساهمة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والاستفادة من الوعي الدولي والاهتمام بالقطاع السياحي لتوفير متطلبات سياسة سياحية فاعلة وقوية؟

ثانيا :اهداف البحث:

1- التعريف بمفهوم السياسة السياحية من وجهات نظر مختلفة لمتخصصين وعناصرها الاساسية
2- استعراض وتحليل الارتباط بين السياسة الاقتصادية والسياسة السياحية كجزء لا يتجزأ منها وانطلاقا من اهمية السياحة واثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الاقتصاد والمجتمعات المحلية.
3- دراسة واقع الاتجاهات الدولية للاهتمام بالسياسة السياحية.

ثالثا: فرضية البحث: ان رسم السياسة السياحية ضمن اطار المنهج العام للسياسات الاقتصادية يحقق التنسيق والتوازن والتكامل في تحقيق الاهداف الوطنية الشاملة.

رابعا: منهج البحث: اعتمدنا المنهج الاستنباطي باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي.

المبحث الأول : مفهوم وعناصر السياسة السياحية

اولا: مفهوم السياسة السياحية: هناك اكثر من تعريف للسياسة السياحية بحسب وجهة نظر كاتبها إذ عرفها صلاح الين عبد الوهاب بكونها "الإطار العام للقواعد التوجيهية التي يسير عليها نهج العمل السياحي للنهوض بالسياحة والتقدم به لتحقيق الأهداف القومية المتوخاة منها كقطاع إنتاجي وخدمي هام (صلاح الدين عبدالوهاب، 1989، ص- 10)، هذا يؤشر على انها ترسم الاطار العام لقطاع السياحة كأي قطاع اقتصادي مهم يساهم في تحقيق اهداف قومية شاملة وعرفها الكاتبين (Goledner&Ritchie) السياسة السياحية على انها ((مجموعة من اللوائح والقواعد والمبادئ والتوجهات، والاهداف الاستراتيجية التي تتخذ في اطاره القرارات الجماعية والفردية التي تؤثر مباشرة على نمو السياحة على المدى القصير والمتوسط والطويل.(David L. Edgell 2008, p7) كما انها تسهم في تحديد القرارات الاستراتيجية المشتركة لكل الجهات المعنية بالسياحة (العامة والخاصة) و للأمدين القصير والمتوسط.

ويضيف بيدرمان بشكل مهم إلى تعريف السياسة السياحية الأفكار التالية، "تحدد السياسة السياحية الاتجاه أو مسار العمل الذي تخطط له دولة أو منطقة أو منطقة محلية أو وجهة فردية معينة عند تطوير السياحة أو الترويج لها.) نلاحظ من تعريف بيدرمان انه أكد على المبدأ الأساسي لأي سياسة سياحية هو أنه ينبغي أن تضمن أن الدولة (المنطقة أو المنطقة المحلية) ستستفيد إلى

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

أقصى حد ممكن من المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للسياحة. الهدف النهائي لسياسة السياحة هو تحسين تقدم الأمة (المنطقة أو المنطقة المحلية) وحياة مواطنيها.(David L.Edgell,2008,p7) وعرفها Roy بانها "صورة ملهمة تأمل في تحقيق مستقبل مثالي يساعد الجهات المسؤولة عن صنع القرار السياحي من رسم وصياغة صورة المقصد السياحي عن طريق تنمية الموارد من خلال الجهود التسويقية (Cook,Roy.A 2010, p:286)، اما الاضافة في تعريف (Roy) انه اهتم برسم الصورة المستقبلية للسياحة من خلال التسويق. كما عرفت انها "مجموعة من القواعد والمبادئ العلمية التي تتبناها الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة والتي تهدف إلى تحقيق نتائج ايجابية وتفادي النتائج السلبية للتنمية السياحية في البلاد.(الهام خضير شبر، 2010، ص:4).

وعرفت الباحثة (María Velasco) السياسة السياحية على انها مجموعة من اللوائح والقرارات والممارسات التي تقودها الحكومات، أحيانا بالتعاون مع الجهات الفاعلة الخاصة أو الاجتماعية، بهدف تحقيق أهداف متنوعة تتعلق بالسياحة.

واشارت الباحثة في تعريفها الى اهمية المشاركة بين الحكومة والجهات المعنية بالسياحة في رسم السياسة السياحية من اجل ضمان مساهمة السياحة في تحقيق الاهداف المتنوعة.
(María Velasco(2016), 2016)

اما تعريف السامرائي للسياسة السياحية على انها "تحديد اتجاه مسار العمل السياحي لبلد ما، والذي تضعه الدولة بالتعاون مع المجتمع خدمةً لتطوير وتنمية وتنشيط العمل السياحي الداخلي والخارجي من خلال الاستخدام الامثل للموارد السياحية المتاحة، وصولاً الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتم ذلك من خلال الاجراءات التي تتخذها الدولة سواء كانت اصدار قوانين ام تشريعات ام تعديلها، ام وضع الخطط والاستراتيجيات الواجب اتباعها والخاصة بالقطاع السياحي بهدف رفع كفاءته وتنميته بالصورة المطلوبة لإسعاد الانسان وزيادة رفاهيته تحقيقاً لأهداف السياسة العامة للبلد (مها عبدالستار السامرائي، 2015ص 113)". في تعريف السامرائي لم تؤشر بشكل واضح لأهمية تعاون الحكومة مع القطاع الخاص وكل المنظمات والمؤسسات المعنية بسياحة البلد وانما ذكرت المجتمع عموما والذي يشمل به حتى السكان المحليين والمقصود هنا المشاركة المجتمعية في رسم السياسة السياحية لكن التعريف ينقصه الوضوح في الهدف والآلية في التحقيق .

أما رؤية الباحثان في مفهوم السياسة السياحية: على أنها (رسم مسار محدد للسياحة أو اسلوب عمل مختار من بين البدائل في ضوء الظروف والامكانات المتاحة لتوجيه وتحديد القرارات الحالية والمستقبلية تشترك في رسمها الاجهزة الرسمية المنظمة للقطاع السياحي في ذلك البلد مع القطاع الخاص وكل الجهات الفاعلة والمعنية بالسياحة ومن خلاله تتبنى جميع الاطراف وضع استراتيجية شاملة لخطط متوسطة وطويلة الأمد بهدف الارتقاء بمساهمة القطاع السياحي في تحقيق اهداف اقتصاديه واجتماعية وبيئية وثقافيه مستدامة في البلد).

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/9/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

ثانيا: عناصر السياسة السياحية:

اولا : تتمثل عناصر السياسة السياحية كما يشير لها (Chuck) بما يلي
: (Gee, Chuck Y 1997, p287)

1- دور السياحة في الاقتصاد من خلال التعرف على مدى أهمية السياحة للاقتصاد بشكل عام؟ وما مدى أهمية السياحة فيما يتعلق بالصناعات الأخرى.
2- التحكم في تنمية السياحة (وما نوع السياحة الإنمائية المرغوب فيها والملائمة ؟ وأين يجب أن تحدث التنمية السياحية ؟).
3- الإدارة السياحية (إلى أي مستوى يجب أن تكون السياحة متمثلة بالهيكل التنظيمي للحكومة؟)
4- الدعم الحكومي للسياحة (ما حجم الموارد العامة التي ينبغي أن توجه لدعم السياحة والنمو؟).
5- التأثيرات السياحية (ما هي أنواع التأثيرات الايجابية منها والسلبية على حد سواء في المجتمع القائم والثقافة والبيئة وكيف سيتم معالجة ذلك)

في حين أكد (Goeldner & Ritchie)ان السياسة السياحية تتضمن المجالات الآتية:
(Goeldner, Charles R. , Brent Ritchie. J.R(2012p:326)

1- الأدوار التي تقوم بها السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لمنطقة الوجهة أو (المقصد).
2- نوع المقصد الذي من شأنه تلبية الأدوار المطلوبة بأقصى قدر من الفاعلية.
3- أنواع الضرائب ومستوياتها.
4- التمويل لمصادر القطاع السياحي وشروط الاستخدام الامثل للموارد السياحية.
5- طبيعة واتجاه تطوير المنتجات وصيانتها.
6- استخدام وسائل النقل والبنى التحتية.
7- الممارسات التنظيمية (على سبيل المثال شركات الطيران ووكالات السفر).
8- الممارسات البيئية والقيود المفروضة على صناعة السياحة كصورة لمصداقيتها.
9- العلاقات المجتمعية.
10- الموارد البشرية وقوانين العمل.
11- التكنولوجيا
12- الممارسات التسويقية
13- قواعد السفر الخارجية

وهناك من تناول عناصر ومجالات السياسة السياحية وصنفها على انها أنواع السياسة السياحية والحقيقة لا توجد انواع وانما مجالات وقضايا يتطلب التخطيط لها ودراستها عند رسم السياسة السياحية واتخاذ الاجراءات المناسبة لتنفيذها والتي هي جزء من السياسة العامة للبلد وذكرت المجالات التي يهتم بها عند رسم السياسة السياحية كالاتي: (مها عبد الستار عبد الجبار2015،ص 93-104)

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

1. الموارد السياحية
2. الاستدامة السياحية
3. المقصد السياحي
4. البنى التحتية
5. الاستثمار السياحي
6. التشريعات والقوانين
7. التنمية المتوازنة
8. المجتمعات المحلية
9. الاصلاح المنظمي
10. الموارد البشرية

المبحث الثاني : ارتباطات السياسة السياحية بأنواع السياسات الاقتصادية:

تُعّد السياسة السياحية ـ جزءاً من السياسة الاقتصادية للبلدان، وكلتيهما تعدان جزءاً من السياسة العامة، وبعد ان وضحنا مفهوم السياسة السياحية بشكل دقيق وشامل أذن علينا ان نوضح مفهوم انواع السياسة الاقتصادية وارتباطها بالسياسة السياحية كون السياحة لها دور كبير في خلق النشاط الاقتصادي وفرص العمل و التوظيف وزيادة ايرادات الصادرات والناتج المحلي الاجمالي وجلب العملات الاجنبية لدعم وتقوية ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية والداخلية ووعاء دسم للضرائب وفي مواجهة مشكلة التلوث وتغييرات المناخ واستدامة الموارد وغيرها ،وكل ما تقدم يتطلب دراسة مفهوم وانواع السياسة الاقتصادية.

اولا: مفهوم السياسة الاقتصادية: بداية ان نعرف السياسة العامة هي استجابة او محاولة حكومية لعلاج مشكلة عامة يواجها المجتمع او توفير حاجة تتطلب تدخلاً حكومياً، لذا تعتبر المشكلة هي جوهر السياسة العامة، (Melvin J. Dubnidk & Barbara A. Bardes, 1983,p5).

وعرفها فريدن على أنها "مجموعة من الدراسات والقواعد التي تخضع إلى التفاعلات والتعاملات الاجتماعية والاقتصادية.(Friedan Jerry A. &Lake David A. 1995,p10) وعرفها " الجاسور "على أنها " توجهات الحكومة عند اتخاذ القرارات ورسم السياسات في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها، بهدف المحافظة على الأمن والنظام العام داخل المجتمع (ناظم عبد الواحد الجاسور، 2002،ص: 355) .

اما السياسة الاقتصادية هي ("مجموعة من الادوات والاهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة تكون المسؤولة عن اعداد وتنفيذ هذه السياسة.(رضا العدل، 1996، ص :325) وعرفت ايضاً انها "مجموعة التدابير والاجراءات والقوانين والمواقف والاطر التي تضعها السلطات العامة للقطاعات الاقتصادية، والتي تعبّر عن كيفية إدارة الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) بطريقة مثلى، بحيث تحقق أعلى المنافع للمجتمع وبأقل التضحيات على صعيد الموارد والزمن

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

(علي عبد محمد سعيد الراوي، 1997، ص :2). وعرفت أيضا انها "مجموعة الاجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الاهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي، وضمان تنفيذها، واذا كانت تلك الاهداف تمثل اولويات يراد الوصول اليها، فإن السياسة الاقتصادية تعد احدى اهم الادوات التي يؤدي استخدامها وتطبيقها الى تحقيقها على وفق الاولويات المعتمدة بأفضل الشروط، أي في اطار الاستغلال الامثل للموارد المتاحة او المتوقع اتاحتها (Jan Toporowski,Ltd, U.K ,2004, P :15)

وعرفها (Bettina) على أنها " مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى .(Greaves,2006,p2)

وعرف الدكتور" مدحت القريشي" السياسة الاقتصادية على أنها "عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف وتشمل جميع قطاعات وجوانب الاقتصاد القومي.(مدحت القريشي2007 ، ص :221)

ثانيا :أنواع السياسات الاقتصادية: هناك عدة تصنيفات للسياسات الاقتصادية إذ يعتمد كل منها على معيار محدد وكما يأتي:-

التصنيف الاول: السياسة الاقتصادية حسب مجالاتها:

1. **السياسة التجارية**Trade Policy: تعرف السياسة التجارية بانها مجموعة الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدول في نطاق علاقتها الاقتصادية مع الدول الاخرى في مجال الاستيراد والتصدير بصفة أساسية، حيث يتم استخدام السياسة التجارية كأداة للتنويع الصناعي وخلق القيمة المضافة. كما أنها مجموعة الاساليب والادوات التي تتخذها الدولة للحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات (موارى غيس.(2007) ص:7). هي وتعرف انها (التدابير والإجراءات والقوانين التي تقوم بها التجارة الداخلية والخارجية. فعلى صعيد التجارة الداخلية تسعى السياسة التجارية إلى إيجاد موازنة بين العرض والطلب على السلع والخدمات والطلب المحلي عليها. أما على صعيد التجارة الخارجية فتسعى لتحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير، وتنظيم العلاقات مع البلدان الأخرى وتوفير الحماية للاقتصاد القومي بخاصة الصناعات الفتية والمنتجات الزراعية (كمال عبد حامد أل زيارة، 1998 ص:113 -114). وللسياحة دور كبير في دعم التجارة الخارجية والداخلية من خلال تشجيع الصادرات وتنويعها وتقليل المكون الاستيرادي في الانتاج السياحي واعتماد مستلزمات انتاج محلية.
2. **السياسة النقدية:** وهي عبارة عن استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. وتسعى في العموم إلى خلق موازنة بين العرض النقدي والعرض السلعي. أما إذا كان الهدف هو زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الأسمى للنقود. وإذا ما كان الهدف هو تخفيض الطلب الكلي فإنها تلجأ إلى تخفيض هذا العرض. كما أنها مسؤولة أما بشكل مباشر أو غير مباشر عن تحديد صرف عملة البلد بما يتناسب مع الأهداف المرسومة (مايكل ابد جمان،" 1999، ص270-271) والقطاع السياحي كأي قطاع اقتصادي يتأثر

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

بأدوات واجراءات السياسة النقدية ويساهم في تحقيق اهدافها وبشكل مباشر او غير مباشر خاصة تحديد سعر الصرف وتغييراته تؤثر على التعاملات بين كل اطراف العملية السياحية.

3. السياسة المالية: يتمثل المفهوم الرئيس للسياسة المالية بدور الحكومة في استخدام الضرائب والنفقات لتحقيق الاستقرار في الأسعار والتوظف الكامل والعدالة في توزيع الدخول ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتحاول السياسة المالية تحقيق التوازن بين الإيرادات الحكومية من الضرائب من جهة والنفقات الحكومية من جهة أخرى (الحجار، د. بسام- رزاق، د. عبد الله 2010، ص:285-286). والقطاع السياحي له حصة في الموازنة العامة كأي قطاع اقتصادي يساهم في دعم الايرادات العامة وخاصة إيراداته الضريبية وله نفقات (تشغيلية واستثمارية)، وعلى واضعي السياسة السياحية الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق التوازن والتكامل مع السياسة المالية لتحقيق اهدافها.

التصنيف الثاني السياسة الاقتصادية حسب الهدف: يمكن تقسيم السياسة الاقتصادية على النحو الآتي :- ** [1]

1- **سياسة مكافحة الاحتكار** إن استفحال الاحتكار وسيطرته على مقدرات الاقتصاد القومي سعيا وراء تحقيق المزيد من الأرباح من خلال محاربة المنتجين الصغار في السوق والقضاء على المنافسة، يحتاج إلى معالجة لإعادة وضع الأمور في نصابها، وللحد من سيطرة المحتكرين على مقدرات الاقتصاد القومي، والمنتجين واصحاب المنشأة السياحية المتنوعة في السوق السياحية يعملون على تعظيم ارباحهم اضعافا مضاعفة خاصة في مواسم الذروة وفي بعض مواسم الاحداث والفعاليات الدولية او المحلية المميزة، مما يؤثر على قرار الشراء للسائح (مستهلك السلعة والخدمة السياحية) ولشرائح معينه خاصة متوسطي الدخل ولذلك تهتم المنظمات السياحية (وفي ظل المنافسة)على وضع استراتيجية سعرية خاصة تتلاءم وطبيعة المنتجات او الخدمات التي يعرضها في السوق والتي تتسم بالتميز، وعلى واضعي السياسة السياحية الاخذ بعين الاعتبار قرارات اصحاب المصالح السياحية عند تحديد الاهداف والاولويات لتكون سياسة اكثر واقعية وليحقق مصالح جميع الاطراف.

2- **سياسة مكافحة الفقر:** نتيجة لسوء توزيع الدخول بين المواطنين يتحول المجتمع إلى طبقتين الأولى وهي صغيرة مترفة جدا والثانية وهي الغالبية تعاني من الفقر أي انخفاض دخولهم ومستواهم ألمعاشي، لذا تبادر الحكومات إلى اتخاذ الخطوات والإجراءات التي ترمي إلى توفير احتياجات مواطنيها الفقراء ولكن ما يتم منحه للفقراء لابد وأن يقتطع من غيره، فيتحقق ذلك من خلال

---

[1]) للمزيد من الاطلاع راجع** 1-ساموبلسون ، هاوس نورد،" علم الاقتصاد" ،الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان 2006 ص390،409،363.

**2- Tribe. John, "The Economic of Recreation, Leisure &Tourism" third Edition ,great Britain ,Tokyo 2004.p204

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

سياسة مكافحة الفقر عن طريق برامج لإعادة توزيع الدخول، وللسياحة دور مهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن والمساهمة في تحقيق العدالة في اعادة توزيع الدخل من خلال العدالة في مشاريع التنمية واستثمار الموارد السياحية لكل منطقه وموقع ومدينة وتوفير فرص العمل لأبنائها وتخفيض مستويات الفقر فيها.

3. **سياسة مكافحة التلوث:** أو كما يطلق عليها سامو يلسون سياسة معالجة المؤثرات الخارجية . إذ تقوم الحكومات بمعالجة مشكلة التلوث وتأثيرها في البيئة وما تسببه من قصور في الكفاءة الإنتاجية الناجمة عن وجود مؤثرات خارجية. وتبنى هذه السياسة المكافحة المباشرة من خلال توفير الحوافز المالية التي تشجع الشركات على تهذيب القصور الناجم عن المؤثرات الخارجية، وبالتالي المحافظة على صحة المواطنين وسلامتهم. وترتبط هذه السياسة بما يسمى بالتنمية المستدامة التي تركز على استخدام الموارد الاقتصادية بما لا يسيئ إلى البيئة وفي الوقت نفسه يحفظ حقوق الأجيال في المستقبل. وعلى واضعي السياسة السياحية ان يتبنوا فكرة استدامة الموارد السياحية وحسن استخدامها حفاظا على حقوق الاجيال القادمة. لأنه للسياحة علاقة وثيقة بالبيئة فالموارد الطبيعية المتنوعة هي الاساس في قيمة المنتج السياحي وعليه اهتمت برامج الامم المتحدة والمعروفة في **(تحويل عالمنا:جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة)** ان تكون للسياحة مساهمة كبيرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي تحددت في 17 هدف.

4. **سياسة التشغيل:** تعرف سياسة التشغيل بانها جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل. كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على انها تغطي كامل السياسة الاقتصادية و الاجتماعية، وتتمثَّل في مجمل الوسائل المعتمدة لإعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذلك تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج (Organizationof Economic,2019)، وتعرف أيضا "أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات ثلاثية الاطراف (الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال) الهادفة الى التنظيم والضوابط المعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثَّل في مجموعة من البرامج تحدها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية (حسين أحمد السرحان، 2022 ص 6) وسياسات التشغيل تختلف باختلاف الفكر الاقتصادي والنظام السياسي المتبع في الدولة ففي الاقتصادات المخططة مركزيا والتي اصبحت قليلة و نادرة تتبنى الدولة سياسة التشغيل الكامل بهدف القضاء على البطالة لكن تنتشر فيها البطالة المقنعة اما الدول ذات النهج الرأسمالي تنتهج سياسة اقتصاد السوق والمنافسة والتي يقل فيها دور الدولة لكن تنتشر فيها البطالة الهيكلية التي تنجم عن الدورات الاقتصادية. ولان السياحة لها القدرة الفائقة على التوظيف والاستخدام من جهة كونها صناعة خدمات كثيفة العمل، فالعنصر البشري هو المرتكز الاساسي في التنمية السياحية ولان طبيعة العمل السياحي له خصائص ومميزات ومهارات تختلف عن طبيعة بقية القطاعات وبالتالي التخطيط له يعد عنصرا مهما في سياسة التشغيل في الدولة ذات الامكانات السياحية، ومن

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

جهة اخرى ارتباطاتها ببقية القطاعات الاقتصادية تبادلية متشابكة (تؤثر وتتأثر ولها دور كبير في خلق فرص العمل والتخفيف من البطالة في قطاعات الاقتصاد القومي بشكل عام.

5- **السياسة الإصلاحية للتضخم النقدي:** يحدث التضخم النقدي نتيجة لزيادة العرض النقدي على العرض السلعي، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، وانخفاض في دخول الفئات ذات الدخل المحدود. لذا تتولى السياسة الإصلاحية للتضخم النقدي الحد منه وإيجاد نوع من التوازن بين العرض النقدي والعرض السلعي من خلال عدة أدوات منها ترشيد الاستهلاك والحد من زيادة الاستثمار والمحافظة على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، كما تهدف إلى التشجيع على زيادة الإنتاج والعرض الكلي وتشجيع الصادرات (مقلد، رمضان محمد- الفيل، د. أسامة احمد 2012 ، ص:340-346).والقطاع السياحي ايضا يساهم في التضخم النقدي عندما يتخلف العرض عن الطلب، وترتفع اسعار المنتوج السياحي واسعار السلع والخدمات الاخرى نتيجة الطبيعة الموسمية للطلب السياحي ومحدودية العرض السياحي وارتفاع تكاليف الانتاج ورغبة المنتجين بزيادة هامش ارباحهم اضافة الى تركيز الانشطة السياحية في موقع دون اخر فترتفع اسعار الاراضي كونها منطقة جذب سياحي. ويترتب عن التضخم النقدي الناتج عن السياحة اثار سلبية واخرى ايجابية وتتفاوت حدة التضخم النقدي الناتج عن السياحة بسبب الظروف والعوامل التي تحكم ذلك وما في البلدان المتقدمة فجاهزية السوق السياحية لتلبية الطلب السياحي يؤثر في حدة التضخم النقدي فيها وعليه فمن الضروري التكامل والتنسيق بين اهداف السياسة السياحية والسياسة الاقتصادية لإيجاد التوازن المطلوب في السياسة الاصلاحية المرغوبة.

وهكذا كلما استجدت مشكلة في الاقتصاد القومي وأصبحت تشكل خطرا وتعمل السياسية الاقتصادية على مكافحتها أو معالجتها أو في الأقل الحد منها. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن هناك أنواعا" أخرى من السياسات مثل سياسة مكافحة التصحر وسياسة مكافحة البطالة وسياسة حماية المنتوج الوطني وسياسة مكافحة الفساد المالي .....الخ .

التصنيف الثالث : السياسة الاقتصادية حسب القطاع :- وهنا السياسات الاقتصادية تتحدد بحسب هيكلية الاقتصاد القومي والقطاعات الرئيسة والفرعية فيه، فهناك مثلا السياسة الصناعية و السياسة الزراعية، والسياسة المالية والسياسة الصحية والسياسة التعليمية والسياسة السياحية وسياسة الاسكان .... الخ.

اذن مما تقدم يؤكد ان السياسة الاقتصادية تعتمد على قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى أخر الاستخدام الأقل حجما" من الموارد لتحقيق اكبر عدد من الأهداف وكذلك على واضعي السياسة السياحية ان تكون لهم رؤية واهداف واضحة وواقعية وشاملة تحقق الاستخدام الامثل للموارد السياحية المتاحة.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

المبحث الثالث: الاتجاهات الدولية والسياسة السياحية

نتيجة زيادة الوعي الدولي لأهمية مساهمة القطاع السياحي اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا اهتمت الكثير من المنظمات الدولية بتقديم دراسات حول متطلبات تبني السياسة السياحية الفاعلة والقوية ومنظمة التعاون الاقتصادي OECD قدمت تقريرها حول الاتجاهات الدولية واهم الإجراءات التي تتخذ بخصوص ذلك ما يلي:

(OECD Tourism Trends and Policies 2018, p2-p4)

1- بسبب اعتماد التنمية المستدامة لقطاع السياحة على قدرتها على التكيف مع الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية الناشئة. ولتحقيق إمكانيات السياحة كمحرك للنمو المستدام والشامل سيتطلب وضع سياسات قوية واستراتيجيات متكاملة وهياكل مشتركة بين الوزارات إلى جانب آليات يشارك فيها القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في إدارة السياحة. وقد وجهت الغالبية العظمى من الدول بإعداد سياسات واستراتيجيات متوسطة وطويلة المدى لقطاع السياحة. فنجد تشابهاً كبيراً بين الدول في أولويات سياستها السياحية التي تركز على تحسين القدرة التنافسية والاستدامة والشمولية إلى جانب الاهتمام بموسمية الطلب السياحي، وتعزيز نوعية وجاذبية العرض السياحي. وقد شهد العامان الأخيران اعترافا متزايداً بأهمية تنمية وإدارة وترويج المقاصد المحلية وذلك بدعم من الهياكل الإقليمية أو المحلية والتمويل من خلال إعداد وتنفيذ خطط لإدارة المقصد السياحي.

2- تم اتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات لتطوير وتسويق المنتجات والمقاصد المتميزة شملت الأنشطة التسويقية ونماذج متنوعة من العلامات التجارية الإقليمية الناجحة. كما قامت العديد من الدول بتقديم عروض وتجارب جديدة تعتمد على تراثها الثقافي والطبيعي، حيث استطاعت هذه الدول الاستمرار في النمو على مدار العام من خلال الترويج للسياحة العلاجية والاستشفائية، وسياحة الأعمال، بالإضافة الى الترويج للمناسبات والأحداث السياحية والمنتجات الجديدة المتخصصة المختلفة. هذا ولا تزال السياسات السياحية تعطى أولوية للفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية سواء في الاتصالات الإبداعية والموجهة وكذا في معالجة البيانات وتحليلها.

أن نمو حركة السفر العالمية وخاصة من السوق الصينية والأسواق الآسيوية الأخرى كان سبباً في توفير العديد من الفرص المختلفة بجميع القارات، حيث تم اتخاذ خطوات لتحسين الحركة والربط لبن الدول وتقليل أو الحد من الحواجز التي تعوق السفر والتي من ضمنها متطلبات الحصول على التأشيرة وإجراءات الدخول علاوة على الاهتمام بالتغلب على القلق المتصاعد بشأن الموضوعات الأمنية. وفى ذات الوقت، قامت العديد من الدول بتعزيز وتقوية الترويج السياحي بالأسواق المحلية متضمناً ذلك إطلاق مبادرات لتوفير فرص قضاء العطلات للجميع.

3- وشملت سياسات جانب العرض الهادفة لتحسين القدرة التنافسية إلى تشجيع الاستثمار وتبسيط القوانين الحاكمة الأعمال علماً بأنه قد تكون هناك حاجة لتوضيح اللوائح في المجالات الجديدة كالخدمات السياحية غير الرسمية التي يتم الترويج لها من خلال المنصات الإلكترونية. ومن المعروف

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

أن الحاجة إلى معالجة النقص في الأيدي العاملة والمهارات المطلوبة في هذا القطاع يعد موضوعاً أساسياً في العديد من الدول، مما يتطلب اتخاذ إجراءات لرفع الوعي بأهمية العمل في مجال السياحة بالإضافة الى توفير عنصر التدريب فى هذا المجال.

4- وقد أضاف إعلان الأمم المتحدة لعام 2017(السنة الدولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية) مزيداً من الاهتمام إلى مساهمة القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة السياحة المستدامة. الأمر الذى انعكس على أولويات السياسات في العديد من الدول، حيث تم اتخاذ خطوات تحسين وسائل مراقبة وقياس تأثير السياحة بما في ذلك توسيع نطاق نظم إصدار الشهادات، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الجديدة وأدوات التمويل المستدام، وبصفة عامة تعزيز النمو السياحي بيئياً واجتماعيا.

الرسائل الأساسية للسياسات: ان تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية المشار اليها اعلاه سواء كانت حسب المجال او حسب الهدف او حسب القطاع يستلزم وجود نوع من التنسيق بين السياسة السياحية والسياسة الاقتصادية من الرسائل الثلاث الاساسية لوضع السياسات والتي تنحصرا ولا بتكامل السياسات وثانيا التحضير والتخطيط لتوجهات اكبر والثالثة تشجيع الاستثمار وتمويله من اجل سياحة مستدامة وكما يلي:(OECD (2018), opcit,p6)

أولا، تعزيز تكامل السياسات

1- وضع استراتيجيات طويلة المدى تأخذ في الاعتبار أوجه المفاضلة والتكامل مع كافة مجالات السياسات ذات الصلة وتحدد بوضوح أدوار ووظائف أصحاب المصلحة الرئيسيين.

2- التأكيد على أهمية الحوار المجتمعي بين كل من الحكومة والصناعة والمجتمع المدني في كل من مراحل التطوير والتنفيذ والرصد.

ثانيا، التحضير للتوجهات الكبرى.

1- تصميم طرق واستراتيجيات تتواكب بصورة متزايدة مع البيئة سريعة الحركة والديناميكية.

2- تحديث الأطر التنظيمية والتشريعية للمشاركة على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سعيهم للتنمية ودعم آليات التنبؤ فى الإجراءات.

3- إقامة شراكات مع الصناعة والحكومة والمجتمع المدني بهدف معالجة التأثير الشامل الناتج عن التحولات الكبرى مع دعم التواصل والاستجابة لتوضيح الطرق الجديدة والمبتكرة لتقديم الخدمات.

4- اتخاذ خطوات لتحديد السياسة السياحية في المستقبل، وتعزيز ثقافة الابتكار وإدارة التغيير داخل الحكومة لضمان إعطاء الاهتمام الكبير على المدى الطويل، ولا سيما من خلال تحليل قوي للبيانات وتخطيط للسيناريوهات.

ثالثا ،تشجيع الاستثمار والتمويل من أجل السياحة المستدامة.

1- إدراج المعايير البيئية والاستدامة في التمويل العام والاستثمار، وتشجيع اعتماد أدوات التمويل المستدام للمشروعات السياحية، من خلال تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الخاصة.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

2- تشجيع الممارسات التجارية الأكثر مسؤولية في مجال السياحة لدمج المعايير البيئية والاجتماعية في السياسات والبرامج السياحية، وتحفيز المستثمرين في مجال السياحة الخضراء، ودعم الممارسات المستدامة من جانب الشركات.

3- بناء القدرات وتحسين تنسيق الإجراءات على مختلف مستويات الحكومة ومجالات السياسات، بما في ذلك السياحة والبيئة والابتكار لدعم التحول إلى الاستثمار السياحي والممارسات التمويلية الأكثر استدامة.

4- تحسين البيانات والتحليلات المرتبطة بالتمويل والاستثمار في تنمية السياحة المستدامة لإدماج المخاطر البيئية بدقة في قرارات تمويل السياحة والاستثمار لفهم أفضل للنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمار السياحي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تأتي اهمية السياسة السياحية كونها ترسم الاطار العام لقطاع السياحة كأي قطاع اقتصادي مهم يسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال التعاون المشترك بين الحكومة وكل الجهات الفاعلة والمعنية بالسياحة.

2- السياسة السياحية هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة وهي مسؤوله عن اعدادها وتنفيذها وتشمل جميع القطاعات وجوانب الاقتصاد القومي.

3- عناصر ومجالات السياسة السياحية عديدة ومتنوعة تصب في العديد من المجالات مثل تنمية الموارد البشرية والتمويل والاستثمار والبنى التحتية والتشريعات والتنمية المتوازنة وادارة استدامة الموارد وغيرها

4- الارتباط كبير بين السياسة السياحية والسياسات الاقتصادية بحسب تصنيفاتها فلكل سياسة لها اهداف وادوات تحقيق(كالسياسة التجارية والسياسة المالية والنقدية وسياسة التشغيل وسياسة التلوث وغيرها) ومن المهم لواضعي السياسة السياحية الاخذ بنظر الاعتبار هذه الاهداف لكي يساهموا في تحقيقها من خلال رسم سياسة سياحية واقعية وفاعلة وشاملة .

5- زيادة الوعي الدولي لأهمية السياحة يستلزم الانفتاح على المجتمع، والمنظمات الدولية والتخطيط لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي هي من اولويات السياسة السياحية ضمن عدة اسس تتعلق بالتمويل والاستثمار وتصميم الاستراتيجيات طويلة الامد واستدامة جهات القصد المميزة وتكامل وتعزيز الاستراتيجيات لمواكبة التغييرات في بيئة سريعة الحركة.

التوصيات

1- ضرورة اهتمام جميع الجهات ذات العلاقة بالسياحة بأهمية العلاقات التشابكية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية لتعزيز التكامل والتوازن بين جميع السياسات والاستراتيجيات الخاصة في كل قطاع.

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

2- على واضعي السياسة السياحية اعتماد اهداف واقعية لاستثمار الموارد السياحية واستدامتها بنجاح.
3- توفر قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة تدعم وتساعد على اتخاذ القرار المناسب لصانعي السياسة السياحية في اي بلد.
4- المشاركة الحقيقية بين الحكومة والجهات الرسمية المعنية بالسياحة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في كل المجالات من اجل وضع استراتيجيات تحقق تنمية سياحية مستدامة.
5- الاخذ بنظر الاعتبار والاهتمام بالسياسات الدولية لتعزيز وتكامل بين السياسات التي لها ارتباطات وتداخل مع السياسة السياحية من اجل دعمها من خلال التمويل والاستثمار المستدام وتعزيزها بالأطر التشريعية المتخصصة والمشاركة المجتمعية بين كل الاطراف المعنية وغيرها .

المصادر References

اولا: الكتب والدراسات العربية

1- أل زيارة كمال عبد حامد، "فاعلية السياسات الاقتصادية في البلدان النامية في ظل التطورات المعاصرة "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1998
2- الجاسور، ناظم عبد الواحد،"موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية"، دار النهضة العربية، بيروت 2002.
3- الحجار، د. بسام- رزاق، د. عبد الله، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات بيروت 2010
4- الراوي. علي عبد محمد سعيد، السياسات الاقتصادية الكلية للعراق لمرحلة ما بعد الحصار– المهام والاولويات، منشورات دار الحكمة، بغداد، 1997،.
5- السامرائي، مها عبدالستار، راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة واثرهما في رسم السياسة الاقتصادية السياحية، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
6- ساموبلسون، هاوس نورد،" علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2006
7- السرحان. حسين أحمد، نحو سياسة تشغيل وطنيه فعالة في العراق – قراءات في سياسة التشغيل مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
8- شُبر. الهام خضير، واقع السياسات السياحية في العراق، وقائع المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر في كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2010، ص :4)
9- عبدالوهاب، صلاح الدين، السياسة السياحية الشاملة في مصر،"، مجلة البحوث السياحية، القاهرة، 1989 ،
10- العدل، رضا، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.
11- القريشي، مدحت، "التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 2007 ،

تاريخ قبول النشر/2023/9/10 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.7

12- مايكل ابد جمان،" الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض،1999
13- مقلد، رمضان محمد- الفيل ، د. أسامة احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012
14- موارى غيس. (2007) السياسة التجارية، الاستراتيجيات الانمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، إدارة الشئون الاقتصادية الاجتماعية UNDESA ،الامم المتحدة.

ثانيا: الكتب والدراسات الاجنبية References

15-Cook,Roy.A& others 2010, Tourism – The business of Travel ,Fourth Edition, pearson Education International ,New Jersey, p:286
16-David L. Edgell & others,2008, Tourism Policy and Planning Yesterday, Today and Tomorrow, Butterworth-Heinemann is an imprint of Elsevier, Prin bound in Great Britain,p7
17-Friedan Jerry A. &Lake David A. 1995,"International Political Economic New Jersey .
18-Gee,chuck,Y1997:International Tourism, Global perspective, Spain.
19-Goeldner,CharlesR.BrentRitchie.J.R(2012),Tourism,practices,philosophies,
20- Greaves, Bettina B, economic Policy –thoughts for today,E,third edition ,2006,
21-Jan Toporowski, Theories of Financial Distribution– An Examination of Critical theories of finance from Adam Smith to the present day, Edward Elger Publishing House Ltd, U.K , 2004.
22-María Velasco(2016),Tourism Policy : Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance. Springer, Cham-, Universidad Complutense de Madrid, Spain©Springer International Publishing AG 2016).
22-Melvin J. Dubnidk & Barbara A. Bardes, thinking about Public Policy, A Problem(solving approach, First Edition, John Wiley & sons, New York, 1983.
24- OECD (2018), OECD Tourism Trends and Policies 2018, OECD Publishing. https://www.researchgate.net/publication
25- Organization of Economic Co- operation Development,2019 .
26- Tribe. John," The Economic of Recreation, Leisure &Tourism" third Edition, great Britain, Tokyo 2004.